# سلسلة حلقات نقاشية إقليمية (2)

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

## رصد وتوثيق تجارب التعليم وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني في الجامعات العربية ومراكز أبحاثها

# قائمة المحتويات


**2** **حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت**

**7** **ورقة مفاهمية**

**12** **مقدّمة –** د. دينا الخواجة

**17** **تعليم المجتمع المدني وبحث شؤونه فيه في الجامعات العربية**

د. عدنان الأمين

**21** **مراهقة وفرص بلوغ المؤسسات غير الحكومية:** الإنتاج المعرفي في حقبة النظام العالمي الجديد

د. مضر قسيس

**32** **تجربتي مع المجتمع المدني:** بين الأكاديميا والممارسة

د. مصطفى كامل السيد

**41** **التعلم المستمر:** التدريس وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني

د. كارمن جحا

**45** **آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المدني في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية:** بعض التأملات من مصر

د. عمرو عادلي

51 **المجتمع المدني كموضوع تعليم في الجماعات:** حول التجربة التونسية
د. أسماء نويرة

57 **إنتاج المعرفة حول المجتمع المدني:** حالة الدراسات العليا بالجامعات المصرية
د. أمل حمادة

62 **المجتمع المدني في الجامعات السودانية:** التدريس وإنتاج المعرفة
د. منزول عسل

69 **رصد وتوثيق آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في جامعة صنعاء**
د. فيصل حسن محمد محبوب

82 **تدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية**
د. أسماء جميل رشيد

92 **رصد قوّة حضور المجتمع المدني في الجامعات العربية**
د. غادة جوني

101 **إشكالية المدني والتنموي في منظمات المجتمع المدني اللبنانية**
د. ماريز يونس

# مراهقة وفرص بلوغ المؤسسات غير الحكومية: الإنتاج المعرفي في حقبة النظام العالمي الجديد

د. مضر قسيس[1]

حين عدت إلى فلسطين في بداية التسعينات من القرن الماضي سألت صديقًا عن المستجدات، فأخبرني عن وجود جيش جديد من جامعي المعلومات ومعدي التقارير عن المجتمع الفلسطيني لصالح جهات غربية. لكنه استطرد أنه لا يمكننا اتهامهم بالعمالة وملاحقتهم لأنهم منظمين في جمعيات ومؤسسات شبيهة بالمؤسسات النقابية والشعبية التي أتوا منها، والتي طالما كانت عمادًا وإطارًا لنضالنا الوطني التحرري.

سألت نفسي ما إذا كان هناك خطر في وصول المعلومات والتحليلات إلى الجهات الأجنبية، وتبادر لي أن من الصعب أن يكون في حياتنا أسرار والجيش الإسرائيلي لم يترك بيتا أو مؤسسة دون اقتحام أو تفتيش. كما أدركت أن المصيبة لا تكمن في جمع المعلومات بل في عدم إتاحتها للجمهور، وفي نخبويتها. وعلى مستوى آخر تكمن المخاطر في آليات اختيارها وتشكلها، وفي انتقائية تحويلها إلى معرفة، أو في التقاعس عن القيام بهذا التحويل. وإلى جانب هذا وذاك يجثم السؤال حول نطاقات الاهتمام المعرفي: ما الذي يبحث عنه وفيه جيش جمع وتصنيف وتحليل المعلومات؟ ولأي أغراض؟

سأستخدم في هذا النص مصطلح «المؤسسات غير الحكومية» للإشارة إلى المؤسسات غير الربحية التي ترى في نفسها مؤسسات مهنية، وتعتمد في عملها على التمويل، وتمارس نشاطاتها من خلال «المشاريع». وأميز هذه المؤسسات عن «المؤسسات الأهلية» التي تشمل، إضافة إلى المؤسسات غير الحكومية بالتعريف الوارد أعلاه، مؤسسات تعتمد على العمل الطوعي، والخيري، مثل النقابات والنوادي. أما «مؤسسات المجتمع المدني»، فتشمل، بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية، مؤسسات مثل الجامعات والمراكز الثقافية والمتاحف وما شابه، طالما أنها غير حكومية وغير ربحية. وتستثني هذه التعريفات جميعها المؤسسات السياسية كالأحزاب والفصائل والائتلافات الحزبية، وكل تجمع يسعى إلى، أو يُحتمل أن يكون في السلطة، وتستثني كذلك أية مؤسسات يكون من ضمن شروط الانتماء إليها معايير غير طوعية، أو تلك التي تمتلك بنية هرمية صارمة (مثل المؤسسات الدينية).

وأشير أيضًا إلى أن موضوع هذه الورقة ليس هذه المؤسسات بشكل عام، بل إنتاجها المعرفي، والإنتاج المعرفي حولها في سياق العقود الثلاثة المنصرمة، التي شكلت حقبة غنية بالتحولات، وهي حقبة نضجت ولم تعد في طور التكوين، بل باتت في طور الأفول، وبات في الإمكان دراستها منهجيًا. ازدحمت بدايات هذه الحقبة بالكتابات والندوات حول المجتمع المدني، ولكنها كانت كتابات وندوات تروج لمشروع ما يزال في صيرورته، ولم تكن قادرة على دراسة وتقييم تجربة لم تنضج بعد. ولأن هذه الحقبة كانت قصيرة، وباتت في طور

[1] أستاذ مشارك بجامعة بيرزيت ومدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

الأفول، فتجدر دراستها بهدف التفكير في التخفيف من آلام مخاض الحقبة التالية. ويجدر بالتالي السؤال حول دور الإنتاج المعرفي في إحداث الانقلاب الحقبوي الضروري مع تبلور معالم انهيار النظام النيوليبرالي المعولم، وحتمية نشوء نظام جديد قادر على تنظيم مواجهة الفيروسات بخلاف ما شهدناه في الأشهر الماضية. أشير إلى أنه على الرغم من أن خبرتي تتركز في فلسطين (أو في جزء منها على وجه الدقة)، إلا أني سأناقش الأمور من منظار لا يقتصر عليها، ولا يعتد بخصوصيتها (رغم أن هذه الخصوصية موجودة بالفعل).

تزامنت طفرة نشوء المؤسسات غير الحكومية ونموها، مع التحولات التي طرأت على المنظمات الأهلية مثل انحسار العمل النقابي، وتراجع دور الأحزاب السياسية، واضمحلال العمل الخيري. وتزامن هذا كله مع صيرورة النظام العالمي الجديد، وهو في جوهره العالم الذي عكس نشوة انتصار التحولات النيوليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن الماضي، وكانت فاتحة الحقبة التي نشهد اليوم أزمتها المرعبة. لا متسع هنا للخوض في النقاش حول وجود روابط سببية بين هذه الظواهر، وهي في الغالب تمظهرات متنوعة لأثر موحد.

جلي أن طبيعة مؤسسات المجتمع المدني وتحولاتها في العقود الثلاثة المنصرمة كانت نتاجًا لحقبتها، وأن هذه المؤسسات ساهمت في تشكل وتطور هذه الحقبة، وفي ترسيخ مقوماتها، وأنها تعاني اليوم، مع غيرها، من أزمة هذه الحقبة. ولذلك، فإني سأناقش ماهيّة المعرفة التي أنتجها المجتمع المدني في العقود الثلاثة الماضية، وماهيّة المعرفة التي يمكن أن ينتجها المجتمع المدني عن نفسه. وسأحاول الإجابة عن السؤال حول قدرة هذه المعرفة على تشكيل أداة ناقدة لحقبتها ولمنتِجِها وشروط ذلك، وحول المتطلبات لتكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في تغيير هذا العالم، ومُساهِمة في الانتقال إلى حقبة تاريخية تالية.

هناك وجهان لعمل مؤسسات المجتمع المدني. فتشكل هذه المؤسسات وسيطًا، أو حاجبًا، بين السلطة وموضوعها، ويكمن دورها الأبعد والأهم في الحفاظ على توازن واستقرار القوى (أو، بتعبير غرامشي، الحفاظ على الهيمنة). هناك طريقان لاستقرار الهيمنة بوجود قوتين أو أكثر: إما المساهمة في إخضاع الطرف التابع للطرف الذي يمتلك وسائل القمع؛ أو العمل على رفع شأن مصالح الطرف الذي لا يمتلك وسائل القمع وجر صاحب(ة) وسائل القمع إلى الأخذ بمصالح التابع بدرجة تضمن الرضى النسبي من قبل التابعين. هذان الطريقان لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وكلاهما قائم، متناقضان، ولكنهما متعايشان. ولا يخفى على أحد أن الواقع، بالضرورة، غني بالطريقين، وأن واقع مؤسسات المجتمع المدني يشكل خليطًا، وصراعًا بينهما.

سأناقش تمظهرات كل من الطريقين في عمل مؤسسات المجتمع المدني، مفترضًا أن هذا المجتمع ينشأ قاصرًا محكومًا ببيئته، ورهينًا بظروفه، ويترعرع، ويستقر في مكان ما في الطيف المتراوح بين نقيضين: أحدهما هو طريق إخضاع التابع المحافظ؛ وثانيهما هو الطريق الثوري المناهض للهيمنة والمستعد لتجاوز ذاتيته وصولًا إلى تجاوز ذاته في سعيه إلى تغيير بيئته في خضم عملية إعادة إنتاج الذات. وهناك بين النقيضين متسع

للطرق المحافظة (التي جل همها الترويج لسلطة ما)، وتلك الوسطية التي تلبس ثوب التخفي الإصلاحي (وهمها إصلاح ذات البين)، والإصلاحية (وهمها التخفيف من وطأة القمع، دون قناعة بإمكان إلغائه)، والإصلاحية الليبرالية (التي تعتقد بإمكان ضمان الحريات في مجالات معينة لا يتأتى عنها تحولات تمس بمكانات النخب، بل إمكانية توسيعها)، والثورية (التي تعتقد بضرورة تغيير الواقع وصولًا إلى عدالة شاملة).

ويشكل كل موقف في هذا الطيف العريض تعبيرًا عن تصور أصحابه حول إعادة إنتاج البيئة التي يتم فيها إعادة إنتاج الذات. فالمحافظون يريدون الحفاظ على البيئة الراهنة ليتمكنوا من إعادة إنتاج ذواتهم في علاقاتهم الراهنة. ويرغب الوسطيون في إعادة إنتاج البيئة بحيث تتسع لهم مواقع النخبة حين يعيدون إنتاج أنفسهم. أما الثوريون الذين يرغبون في إعادة إنتاج البيئة بشكل يغير كل القواعد ويقلبها رأسًا على عقب، فهم لا يأملون بمكانة ذات شأن في الوضع الراهن، فهم، بالتالي مستعدون لتجاوز ذاتيتهم وصولًا إلى تجاوز ذاتهم في سعيهم إلى تغيير بيئتهم في خضم عملية إعادة الإنتاج.

ويمكن القول إن طرفي النطاق يروحان بين المحافظ الخاضع للسلطة والنظام القائم والثوري المناهض لهما. وإن الإنتاج المعرفي لكل من الطرق يشكل جزءًا من مسيرة هذا الطريق، وخادمًا للهدف الذي يؤدي إليه. ولذا فلا يمكننا أن نجد نمطًا واحدًا للإنتاج المعرفي للمجتمع المدني متمثلًا في مؤسساته، بل تتنوع وتتفاوت أنماط الإنتاج المعرفي بتنوع الطرق، والتصورات حول المستقبل المنشود. ولا تتوزع مؤسسات المجتمع المدني على النطاق بكامله بشكل متساو، بل يشكل الاتجاهان المحافظ والوسطي في مرحلة نشوء الحقبة التاريخية وترعرعها النمط الدارج. وتنتمي إليهما النسبة الأكبر من المؤسسات، الأمر الذي ينعكس في إنتاجها المعرفي.

حين تبدأ الحقبة التاريخية بالأفول، يصبح نقدها هو الاتجاه الدارج، ويتحول إلى مطلب جماهيري، لأن أزمة الحقبة تفاقمت إلى درجة لم تعد معها المؤسسات ومن تمثلهم راغبين في استمرار هذه الحقبة. ويبدأ الانتقال إلى المناهضة بالتدريج وصولًا إلى مرحلة تمسي فيها المؤسسات المناهضة أكثر ويصبح إنتاجها المعرفي غالبا. ولكننا سنفترض أن هذا النطاق الواسع نسبيًا والمتنوع ينقسم إلى اتجاهين أحدهما ميال إلى الخاضع، والآخر إلى المناهض. ولا يشكل هذا النطاق ثنائية، بل هو نطاق فيه تدرج واسع. لكن إدراكه كله والقبول بشرعيته كله يشكلان شرطًا لفهمه وللاستفادة من غنى تنوعه حتى وإن كنا نميل إلى أحد جوانبه أو إلى وسطه كما هي الحال عند الكثيرين.

سأبدأ نقاشي باستعراض الاتجاه الخاضع لأنه شكل السمة الأكثر انتشارًا حتى وقت قريب. اتصل ذلك بحداثة عهد المؤسسات التي نناقش إنتاجها، وبمرحلة صيرورة وازدهار الحقبة. ثم سأنتقل إلى المناهض لأنه بات مطلبًا جماهيريًا اليوم، وسأحاول الوقوف على شروطه. ثم ألخص استنتاجاتي حول القضايا التي أثرتها أعلاه.

## إنتاج مؤسسات المجتمع المدني المعرفي الخاضع

ساهمت المعرفة التي أنتجها المجتمع المدني الخاضع في ترسيخ منظومة الهيمنة السائدة، وفي تعمية (mystification) الصراعات الحقيقية بين مكونات علاقات القوى. كما ساهم في تحويل مختلف الطاقات الاجتماعية لخدمة المنظومة السائدة، بما في ذلك عن طريق دعم المنظومة وإيجاد معارضة مهادنة لها تساهم في تعطيل الفعل الثوري، وتبشر بالمشروع الإصلاحي ووهم التغيير.

تعمل هذه المعرفة على تأسيس قنوات إضافية للهيمنة المعولمة عن طريق إضافة «القطاع الثالث» كمسرح جديد للتأطير والسيطرة التي كان لها تقليديًا وتاريخيًا مسرحان هما الدولة والقطاع الخاص. كما ساهمت المعرفة التي أنتجها القطاع الثالث في ضمان انسجام مفاعيل القطاعات الثلاثة من حيث الترويج للفردانية، والإبداع، وتنظيم الوقت، والتقننة، والحوكمة، والضبط، وغيرها من مظاهر انتشار وطغيان التصورات والأيديولوجيا المرافقة للسياسات النيوليبرالية. ويمكن تلخيص هذه السياسات، من منظور علاقتها بدور المجتمع المدني والمعرفة التي ينتجها، في إضعاف سيادة الدولة، وتيسير الابتعاد عن دولة الرفاه، وإضفاء المصداقية على برقرطة وتقننة الحياة، وتيسير التماهي مع الأجندات المعولمة التي تمثل المصالح والتطلعات النيوليبرالية، وتدعو إلى استخدام «صندوق الأدوات» الذي صممته لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها.

شكلت الهويات المستحدثة، بمسمياتها المتنوعة، في أحيان كثيرة هويات للمؤسسات غير الحكومية. كما أنها ساهمت في عملية استبدال الهوية الوطنية بالهويات القومية، وبهويات جديدة عابرة للدول، ولكنها أكثر تفتيتًا من الهويات القومية. من مثل هذه الهويات المستحدثة الطائفية، والعرقية، والجنسية، والجهوية، وغيرها من هويات جرى إنتاجها وإعادة إنتاجها. ولعبت عملية الإحلال والتمييع الهوياتي دورًا في إضعاف سيادة الدولة بالتوازي مع الدور الذي تلعبه الأنماط المستحدثة في العلاقات التجارية التي تفتت أية معيقات وطنية أمام البضائع الأجنبية. وتساهم المؤسسات غير الحكومية في إضعاف السيادة بإعطائها أوزانًا مضافة للتشريعات والالتزامات القانونية العابرة للسيادة. يضاف إلى ذلك شبكات المؤسسات غير الحكومية العالمية والمعولمة، والتي حلت، بدرجة كبيرة، محل التضامن الأممي، بنفس الطريقة التي حلت بها الحركات الاجتماعية محل الحركات السياسية.

ويتزامن هذا كله مع التوجه النافي للسياسة (de-politicisation) الذي تلعبه المؤسسات غير الحكومية. فهي بتبنيها للمهننة والتقننة وما يرافقهما من برقرطة يُطلق عليها «حوكمة»، تقوم بإضفاء صدقية على مهننة وتقننة الحياة الاجتماعية، بشكل تضيق معه وتنحسر الحياة السياسية، التي بات نطاقها ضيق، يراوح بين وسط ووسط، وينزاح يمينا يومًا بعد يوم حتى بات مطلب مثل التعليم المجاني، المطبق في عدد من الدول العربية منذ عقود، يبدو متطرفًا. وفي حقيقة الأمر يشكل تضييق السياسة وتقننتها عملية مساندة لاختطاف الحياة السياسية من قبل السياسيين المهنيين. وعليه تضمحل، بشكل مضطرد، قدرة المواطنين على المشاركة السياسية المباشرة التي باتت متعددة المشارب ومعقدة، وجرى تفتيتها إلى قضايا تقنية معقدة، تحتاج معالجتها إلى «خبراء». حين

تتراجع فرص المشاركة السياسية، تتراجع معها فرص الديمقراطية، الأمر الذي يساهم في إنتاج أزمة الديمقراطية الراهنة، إلى درجة بات معها العمل على تشجيع المشاركة السياسية سلعة تروج لها وتوفرها في غلافها الليبرالي مؤسسات المجتمع المدني. كما أدت التقننة والمهننة والحوكمة إلى تغييب السياسة عن السجال المجتمعي العام (public debate)، وباتت أجهزة الإعلام تقود الشارع بدلًا من أن تعكس نبضه، وباتت مؤسسات المجتمع المدني، لا الأحزاب السياسية، تشكل حلبة التدريب لسياسيّي المستقبل المحترفين. ونشأ عن هذا كله وضع تضطلع فيه مؤسسات المجتمع المدني بدور إحداث تغيير فيما ساهمت هي نفسها في إنشائه والترويج له.

أما الدور الخدماتي الذي اضطلعت فيه المؤسسات غير الحكومية، فأدى إلى ترسيخ القناعة بأن مؤسسات الدولة باتت معفاة (جزئيًا على الأقل) من مسؤولية الاهتمام بالصحة والتعليم وبذوي الإعاقات وما شابه، وحتى من مسؤولية توفير الطاقة، بل هي فقط مسؤولة عن وضع السياسات الخاصة بذلك، والتي يُستحسن أن تضعها بالتعاون والحوار مع المجتمع المدني، ومع المؤسسات غير الحكومية على وجه الخصوص، لمزيد من الضمانات لتماهي السياسيات التي يتم وضعها مع توجهات المؤسسات الدولية، التي حينما تعجز عن سن القوانين تعد المبادئ الإرشادية، والممارسات الفضلى، وما شابه. وقد ساعد هذا الدور في تيسير الابتعاد عن دولة الرفاه باتجاه الدولة التي يمسي فيها المواطنون مسؤولين عن أنفسهم، وعن مصيرهم، وعن أولادهم، وعن أقربائهم كبار السن، وهكذا دواليك. وقد أدى إنتاج معرفة العجز والقصور إلى ترسيخ التصور بأن المواطنين مسؤولون عما يحل بهم من فقر وتعاسة، وأن المؤسسات غير الحكومية موجودة لـ«تمكينهم»، و«تدريبهم» على المهارات، بما في ذلك مهارة «المواطنة».

ويعني ذلك كله، أن المؤسسات غير الحكومية باتت تنتج معرفة محافظة موجهة لشرعنة ذاتها، مثالها مثال السلطة السياسية المهيمنة. وباتت الأنماط المعرفية التي طورتها وروجت لها، رغم رفعها لشعارات الحقوق والحريات، قد طورت ضمن السياق السائد (mainstream) مفهومًا للتسامح التقييدي (restrictive tolerance) يضع قيودًا على القمع، ولكنه، في نفس الوقت، يضع قيودًا على الطموحات والآمال وإمكانات تحققها. وهي بذلك باتت متماشية مع العقيدة الأمنية الجديدة التي تتبناها الدولة الأمنقراطية التي حلت محل الدولة القومية بعد تراجع المكون الوطني الجامع واستبداله بالهوياتية التعددية التي تجتمع في السوق وتتسم بالسلعية، وتعمل على تفتيت المجتمع عبر تفتيت قضاياه.

ولا تتوقف عملية إنتاج المعرفة التي يقوم عليها المجتمع المدني عند شرعنة الذات، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة تعريف الآخر، وإلغائه، أو تحجيمه، أو احتوائه. فتقوم، بشكل مبطن، من خلال الممارسة، باختزال العمل الأهلي في عمل المؤسسات غير الحكومية. واختزال المجتمع في المجتمع المدني، الذي يُختزل بدوره في المؤسسات غير الحكومية، فتصبح النخبة الأهلية (الشريحة العليا من المنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني)، فعليًا، بديلة للمجتمع بدلًا من أن تكون ممثلًا له ولشرائحه. ويتم ذلك بالتوازي مع اختزال عالم السياسة في عالم السياسيين المحترفين، واختزال الحياة السياسية في حياة المؤسسات وبؤر القوى

التي غالبًا ما تتسم بالفساد. ويتم ذلك عن طريق إضفاء الطابع الحرفي والمهني على أمور الحياة اليومية. ويضاف إلى ذلك المكون المعولم في عمل هذه المؤسسات، ما يجعلها عصية على الجمهور.

وهناك آلية أخرى لإعادة التعريف والاحتواء، تعمل من خلال رفع الشرعية عما هو خارج عن نطاق السائد وقضاياه وطرقه بشكل يؤدي إلى اختزال المشروع المعرفي وإعادة تعريف مكانة المعرفة في المجتمع، وإعلاء شأن أنماط معرفية محددة تتسم بشكل أساسي في عدم استقلالها. تتمثل إحدى تجليات هذا الاختزال في التوجه العام نحو الممارسة (التطبيق) دون التنظير. ويشكل النزوع نحو الدراسات التطبيقية، ودراسات الحالة، والدراسات السياساتية في الجامعات ومراكز البحث، وإهمال الإنتاج النظري بما في ذلك في العلوم الاجتماعية، مثالا على ذلك. فالدراسات السياساتية تشرعن السياسيين، ونظامهم السياسي، ودراسات الحالة تتبنى، في الغالب، نظريات أُنتجت في سياق آخر ولأهداف مختلفة وربما مخالفة لأهداف المجتمع المحلي (لنتذكر كم من الطاقة والجهد وضعت مؤسسات المجتمع المدني في إطار نظرية التنمية، وإلى أين أوصلت تطبيقات هذه النظرية بلدان الجنوب).

وشكل وصول هذا الاتجاه الاختزالي إلى الجامعات نوعًا من الاحتواء، حيث يُطلب منها إنتاج ما يحتاجه فقط صانعو السياسات. وشكل إفقار الجامعات وخضوع النخب الأكاديمية للأنماط الكولونيالية والنيوكولونيالية،، شأنها شأن جميع النخب، بيئة خصبة لهذه التوجهات التي لا تستطيع إنتاج معرفة سوى التابعة، والمتممة، وليس المستقلة! فيقف الأكاديمي العربي بين خيارين: العمل في البحث وإنتاج المعرفة وفقا لأجندة ممول يطلب إنتاج سياسات (لتعزيز «مجتمع المعرفة» أو تطوير «رأس المال البشري» على سبيل المثال)، أو الاكتفاء بخدمة عملية إعادة إنتاج النظام المهيمن عن طريق التدريس الذي يتخذ من التلقين أداة رئيسية.

ما من شك أن هذه الصورة القاتمة، التي وصفتها أعلاه، شكلت النهج العام (أو السائد) لعمل مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها. ورغم كونها تتعلق بمواقف الجزء الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني وإنتاجه المعرفي، إلا أنها لا تشكل صورة المجتمع المدني أو مؤسساته بكليتها. قادت المؤسسات غير الحكومية هذ النهج، وأنتجت، من خلال ممارستها، معرفة داعمة لدورها؛ معرفة مدّعمة بالكتيبات والمقالات والتقارير والأفلام والصفحات الإلكترونية وغيرها من الوسائط التي تم من خلالها الترويج لمستلزمات إعادة إنتاج الحقبة النيوليبرالية ومؤسساتها، ومن ضمنها المؤسسات غير الحكومية.

## إنتاج مؤسسات المجتمع المدني المعرفي المناهض

ورغم ذلك، فهذه الصورة غير مكتملة ولها جوانب أخرى. لكل منظومة هيمنة قطبان على الأقل، فما من شك في وجود دور لمؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات غير الحكومية، في مناهضة نمط الهيمنة السائد، وفي عملية تغيير الوضع القائم، وليس ترسيخه وإعادة إنتاجه.

ينبع الاتجاه الثاني لعمل مؤسسات المجتمع المدني، بما فيه المؤسسات غير الحكومية، من التوتر الموضوعي في صراع القوى داخل منظومة الهيمنة وفي مواجهتها. إن مواجهة منظومة الهيمنة هي مواجهة حقيقية بين ذوي المصالح المتناقضة، بما في ذلك داخل المجتمع المدني ومؤسساته. وبطبيعة الحال، تنعكس هذه التناقضات في خطاب هذه القوى وفي إنتاجها المعرفي. كما أن توازنات القوى بين المصالح المتناقضة تنعكس في حجم كل من الاتجاهين بين مؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الذي باتت فيه شرعية النظام القائم تتصدع بشكل واضح، وباتت المطالبة بالتغيير أكثر انتشارًا، فإن حظوظ وحصة هذا الاتجاه في تزايد. ويشار في هذا الصدد إلى أن التحول إلى الاتجاه المناهض ربما يشكل شرطًا للاستدامة في حال انهيار النظام القديم. في حال حدوث تغير حقبوي، لن تكون مقومات عملية إعادة الإنتاج متوفرة، وبالتالي لن يتمكن الاتجاه الخاضع من إعادة إنتاج ذاته.

يمتلك الاتجاه المناهض أُسسًا اجتماعية قوية وقاعدة عريضة، وهي اليوم تنتج وتنشر إنتاجًا معرفيًا مناهضًا للنمط النيوليبرالي السائد. يمكن ملاحظتها في خضم الحراك الثوري العربي في ميادين التحرير، وفي شوارع وساحات بيروت، وعلى شاشات التلفاز. وقد أضحت هذه الحراكات ومنتجها المعرفي وممارساتها أداة لكشف زيف مشروع التغيير الذي كان أصحاب الطرق الإصلاحية المحافظة يتبنونه. هذا يُفسر غياب أبطال المجتمع المدني عن ميدان التحرير، حيث لم يتمكنوا من لعب دور قيادي في المشروع الثوري عام 2011، ولم يتمكنوا حتى من تيسير إيجاد القيادة. واتضح أنهم، رغم كونهم معارضين للنظام، إلا أنهم ليسوا مناهضين له. أما في لبنان، فقد اضطرت النخب، بما في ذلك النخب المدنية، إلى أعادة الاصطفاف بعد نزول الجماهير إلى الشارع، وبات شعار «كلن يعني كلن» الموجه نحو السياسيين يمس عمليًا أوساطًا واسعة من نخب المجتمع المدني.

في هذا الظرف التاريخي انتقلت المواجهة بين القديم والجديد من الحلقات الأضعف في النظام العالمي (مثل مصر وتونس)، إلى حلقات أخرى شملت عربيًا الجزائر، والعراق، ولبنان، والسودان، وباتت تتماهى مع حراكات واسعة في أنحاء العالم. لذلك، بات من المتوقع أن يكتسب الاتجاه المناهض داخل المجتمع المدني، إلى حين على الأقل، زخمًا كبيرًا، وأن يصبح إنتاجه المعرفي قادرًا على أن يكون غزيرًا ومؤثرًا. لقد جاء فشل النظام العالمي في مواجهة الجائحة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد ليدعم الحاجة إلى مناهضة النظام القديم.

وبالإضافة إلى الظروف الراهنة المواتية لنمو وازدهار الإنتاج المعرفي المتفاعل مع صراعات الواقع الراهن، فإن مؤسسات المجتمع المدني تمتلك إرث تلك القوى الاجتماعية التي كانت تاريخيًا يسارية و/أو ديمقراطية، والتي انتقلت إلى العمل في إطار المؤسسات غير الحكومية بفعل التغيرات التاريخية المتمثلة في انتصار النظام العالمي الجديد. واليوم تستعيد مؤسسات المجتمع المدني بعض الشيء، ذاكرتها، بعد التحولات العالمية التي حفزتها الأزمة الاقتصادية سنة 2008، وبعد الانفجارات الثورية في العالم العربي في العقد الأخير، وبعد الفشل الذريع الذي منى به النظام العالمي في مواجهة الفاشية الفيروسية. وبإمكانها استخدام رصيدها المدفون في الماضي القريب نسبيًا من أجل العمل نحو

تشكيل المستقبل. بيد أن على هذه القوى أن تكون حذرة من محاولة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، لأن المحاولات من هذا القبيل مضمونة الفشل، ولأنها تعيق السير نحو المستقبل.

لقد نشأ في خضم أزمات النظام العالمي الجديد المتفاقمة جيل جديد غاضب لا يريد العيش في كنف العبودية المعاصرة. كما أنه لا يرغب في التمثل بالماضي الذي يرى فيه مشاريع حرية أفضت إلى ترسيخ الاستعمار. إنه جيل يبحث عن أرضية جديدة وسياق مختلف عن الحاضر وعن الماضي. إنه يبحث عن المستقبل! كما يتسم هذا الجيل يتسم بصفات أضفتها عليه العولمة. فهو يرى بشكل أوضح أن القضايا التي تقلقه (كارتفاع نسب البطالة بين الشباب، كما هي مشاكل البيئة، وغيرها) ليست مشاكل محلية يمكن حلها بالحوكمة محليًا (مثلما لم تنجح معالجتها بالحوكمة العالمية)، بل هي أنماط عالمية مرتبطة بطبيعة النظام العالمي الراهن، وتحتاج معالجتها الجادة إلى تغيير هذا النظام. وقد أتت مؤخرًا جائحة الكورونا لتعزز هذه الصورة.

شكلت المُطالبة بعناصر الرفاه -من مثل تحسين الأجور، والسكن، والرعاية الصحية والتعليم- جزءًا من نضالات مؤسسات المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة، وفي العقد الأخير خصوصًا. ورافقت هذه المطالب مطالب دارجة من مثل سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والحريات السياسية، والحريات الشخصية، وما شابه. لقد كانت هذه المطالب الدارجة طاغية إلى حد كبير بسبب عدم تعارضها مع التوجهات السائدة في الحقبة النيوليبرالية، ولكنها أفضت إلى صيغ مطلبية متكاملة وانتقلت من مطالب الحقبة الـ(نيو)ليبرالية إلى مطالب الحقبة الاجتماعية، وبالتالي باتت أقرب، في شكلها، إلى المكون الاجتماعي الديمقراطي. بيد أن هذه الصيغ المطلبية لم تنجح في تشكيل أو دعم اتجاهات سياسية ديمقراطية اجتماعية لأسباب متنوعة. من بين هذه الأسباب مساهمتها، هي ذاتها، في إذكاء الفروقات الاجتماعية، وإعلاء الشأن الفردي، وتخفيف واجب تقديم الخدمات الاجتماعية عن الدولة التي تفرغت لمسؤولياتها الأمنية المستحدثة، وغير ذلك مما تمت الإشارة إليه أعلاه. لم تنجح لأن مشروع الرفاه لن يتحقق في ظل أنظمة ريعية، خاصة حين يكون الريع مضمحلًا، ويكون اقتسامه مفرطًا في التباين. كما أن مشروع الرفاه لن يتحقق في ظل تغول رأس المال، الذي يفضي إلى تصميم سياسات تضمن للشركات حصة الأسد في الثروة المنتجة.

يشكل تفحص التجارب الثورية العربية في العقد الأخير (بغض النظر عن مدى نجاحها حتى اللحظة) آلية هامة لفحص ونقاش الواقع الثوري للمعرفة التي أنتجها المجتمع المدني. يسود الانطباع أن عمل المؤسسات غير الحكومية ساهم، لما يقارب العقدين، في تشكل وعي أولئك الذي احتلوا الميادين. بيد أن هذه المؤسسات لم تتمكن من قيادة الحراكات من ناحية، ولا مكنت الثوار من فرز قياداتهم السياسية من ناحية أخرى. يبدو، بالتالي، أن عمل المؤسسات غير الحكومية، رغم خصوبته المتجلية في تعزيز خطاب الحريات وإمكانية التغيير، قد أنتج حراكات مدنية في الأساس، واجتماعية أحيانًا، ولكنه غير قادر على التحول إلى حركات سياسية. ولذلك يتحتم علينا فحص هذا التفاوت بين الخصوبة المدنية والعقم السياسي لمفرزات القوى الناشطة

في العقود الأخيرة. فلا بد أن طبيعة الإنتاج المعرفي السائد تساهم في هذا العُقم. تجدر الإشارة إلى أن هذه القوى الناشطة تشكلت، جزئيًا، من المؤسسات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القوى الخارجية ذات التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية في الدول العربية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تفتيت القضايا يشكل سببًا مركزيًا لهذا العُقم السياسي. وأشير في هذا السياق إلى أن عملية التفتيت تشكل جزءًا من منظومة إبستيمولوجية يتم فيها إضفاء الشرعية على بعض الأجزاء التي نتجت عن عملية التفتيت. فعملية التفتيت تشمل ما هو سائد ومقبول (وسطي)، أي لا يشكل تحديًا وجوديًا للمنظومة السائدة. ولكنها تنزع الشرعية عن أي مقاربة تشكل تحديًا للنظام السائد (مثلًا حين تطالب بالمساواة وليس فقط المساواة في الحقوق)، وتصنفها تطرفًا. ويؤدي هذا التفتيت والإقصاء إلى غياب جدوى الفعل السياسي الذي لا يستطيع أن يضع أهدافًا خارج نطاق ما هو سائد. إنه فعل سياسي لا حاجة لنا به.

## الخلاصة

تنتمي مؤسسات المجتمع المدني إلى حقبتها التاريخية. ومثلما ساهمت هذه المؤسسات في إرساء أُسس، وفي تفعيل، وخدمة أهداف الحقبة النيوليبرالية، خلال عقود ثلاث خلت، بات عليها اليوم أن تضطلع بدورها في التأسيس للحقبة القادمة (التي أطلقنا عليها اسم «الحقبة الاجتماعية»)، وتفعيلها وخدمة أهدافها.

لن تعبر المؤسسات غير الحكومية لوحدها عتبة التغيير والانقلاب الحقبوي في جميع الأحوال، بل ستبقى تناقضاتها الداخلية طاغية. بيد أن انتقال هذه المؤسسات إلى دورها الجديد يتطلب تحولات ثورية في بنيتها. ولا يجدر القلق من هذه التحولات بتاتًا. فالمؤسسات التي تنتج المعرفة الثورية ليست بالضرورة (ولا حتى في الغالب) مؤسسات ثورية. كل ما هناك أن على هذه المؤسسات أن تنتج المعرفة النقدية الضرورية لاستبدال الحقبة الراهنة بحقبة قادرة على الحياة، وقادرة على تشكيل البيئة التي تناسب عملية إعادة إنتاج المجتمعات لنفسها، بدلًا من إنتاج أدوات هلاكها معرفيًا وماديًا.

لن يتم حسم الصراع داخل المجتمع ومؤسساته بشكل ديمقراطي وغير دموي ما لم تتم عملية إعادة توزيع القوى في داخله. فالنظام القديم سيستميت في الدفاع عن نفسه. وإذا لم تنضج مؤسسات المجتمع المدني وتحدث انقلابًا معرفيًا ثوريًا يشمل مواقفها واصطفافاتها، فهي لن تتمكن من المساهمة في بناء المستقبل. ولن يكون أمامها خيار للحفاظ على الماضي الذي بات غير قادر على حماية نفسه بأدوات مدنية. فقد انتقل هذا الماضي منذ برهة ليس بالقصيرة جدًا إلى حماية نفسه بأدوات أمنية لا تصلح أن تكون مدنية، وإن لبست ثيابًا مدنية.

إن كل إنتاج معرفي هو جزء من عملية إعادة إنتاج. وإعادة إنتاج الذات المتحررة تتطلب استقلال الذات، وبغير ذلك يكون إنتاجها المعرفي جزءًا من إعادة إنتاج التبعية. ولذلك يَشترِط الإنتاج المعرفي التحرري استقلالًا ذاتيًا. وينطبق هذا على مؤسسات المجتمع المدني أيضًا. ويتطلب الحفاظ على استقلال هذه المؤسسات منع التدخل السلطوي، ومنع التدخل الأجنبي (بخلاف التضامن)، ومنع تدخل حيتان السوق. ويشترط كذلك تطوير آليات

المساءلة في مؤسسات المجتمع المدني لضمان تمثيل شرائح المجتمع وليس الحلول مكانها، أو تهميشها. فلا يمكن أن يتم الحفاظ على الاستقلال بالارتماء من حضن إلى آخر، بل بالاعتماد على الذات والجمهور الأعرض. كما يعني الاستقلال الذاتي أن على المجتمع المدني أن يجد مصادر قوته وشرعيته وأدوات فعله في داخله. هكذا فقط يصبح إنتاجه المعرفي متعلقًا بذاته، ويمسي قادرًا على النقد الذاتي.

من المتوقع أن تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الحقبة الانتقالية، شأنها شأن كل مكونات المجتمع. ولكن المأمول أن يكون لفعلها وموقفها دور مركزي في تخفيف آلام مخاض ولادة الحقبة الجديدة. وسيكون جزء من ألم المؤسسات التي تختار طريق المستقبل مرتبطًا بتخليها عن ربط وجودها ومصيرها بالتمويل. ولكن بما أن الألم ليس خيارًا، فيكمن الخيار بين آلام المخاض وألم الاندثار.

يشكل النقد الذاتي، وهو الخطوة الأولى على طريق إنتاج المعرفة التحررية، متطلبًا لتحول المجتمع المدني من أداة استقرار إلى عربة تغيير ذاتية الحركة. وتحتاج هذه العربة إلى طاقة مجتمعية متعاضدة لكي تسير بالمجتمع إلى حقبة جديدة. ويحتاج ذلك إلى الجَسر بين العمل المدني والعمل السياسي. فبدون هذا الجَسر لن تتحول طموحات مؤسسات المجتمع المدني إلى واقع. كما يتطلب النقد الذاتي تزاوج منظارين متفاعلين لدورنا في العالم: أولهما تصورنا عن العالم وما نريد تغييره فيه؛ وثانيهما تصورنا عن مكانتنا في العالم ونطاق دورنا الفاعل في عملية التغيير. تتأتى ضرورة هذه الثنائية للنقد، ليس من باب ضمان ديالكتيكية النقد الذاتي وحسب، وإنما لضمان عدم السقوط في فخ الفردانية والبطولة الذاتية من جهة، وعدم الركون إلى حتمية الانتصار.

وهكذا، فهناك شروط للإنتاج المعرفي للمجتمع المدني، ضرورية لكي ينتج هذا المجتمع معرفة تحررية وليس معرفة تكبيلية تساهم في إعادة إنتاج العبوديات المعاصرة، وتضمن ألا يكون الناشطون فاعلين. تكمن هذه الشروط في الاعتماد على الذات (خصوصًا فيما يتعلق بالإنتاج المعرفي)؛ والعلاقة العضوية مع الجمهور وشرائحه؛ والقطع مع قوى الهيمنة؛ وإعادة الاصطفاف، وبناء التحالفات والجبهات على أساس المصالح المشتركة المدركة؛ وتوجيه الإنتاج المعرفي نحو بناء حقبة جديدة بدلًا من ترقيع منظومة الهيمنة القائمة، والبحث عن موقع ذاتي فيها. ويتطلب ذلك التخلي عن الذاتية المفرطة لهذه المؤسسات، التي يجب أن تعمل وفق استراتيجية مشتركة تشمل تقسيم العمل الناجع، ولا تكتفي بالتنسيق والتشبيك.

ولذلك فإن من الضروري النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني بشكل أوسع، والعمل على إعادة تفعيل دور المؤسسات النقابية والشعبية وباقي المؤسسات الأهلية. كما أن هناك ضرورة لتحرير بقية مؤسسات المجتمع المدني، مثل الجامعات ومراكز الأبحاث، من طغيان سياسات الحوكمة النيوليبرالية التي تجعلها رهينة لشروط تنقض استقلالها، وتشوه إنتاجها المعرفي. وهناك حاجة إلى العودة إلى دمج المعرفة بشقيها النظري والعملي، دون الاستهتار بالجانب النظري. فالعزوف عن الجانب النظري مرده السعي إلى منتوج معرفي

قابل للاستهلاك، والحفاظ على النمط القائم دون تحديه في خضم عملية إعادة الإنتاج (فنتجه إلى «تطبيق ما هو متاح في سوق الوصفات النظرية، مع إمكانية إدخال تعديلات على مقاسها، شريطة أن نستهلكها وليس أن ننتج بدائل لها. ولا يعني الاهتمام بالتنظير ترك ساحة الفعل اليومي، أو التحوصل في حرمات الجامعات والمعاهد ومقاهي المثقفين.

وتتطلب هذه التحولات، على مستوى إنتاج المعرفة المهني، إعادة توجيه الطاقة البحثية من العنوان العريض «المجتمع المدني»، إلى العنوان الأعرض «القوى الفاعلة في التغيير الاجتماع-سياسي». وتهدف عملية إعادة التوجيه إلى إنهاء هيمنة المؤسسات غير الحكومية (والنخب الحليفة لها) على المسرح المتخيّل للتغيير السياسي، وتوسيع الدور الفاعل في عملية التغيير ليشمل المكونات المدنية كلها. ويهدف أيضًا إلى إنهاء هيمنة شروط «القانونية» على مسرح الشرعية (أعني هنا بشكل أساسي ضرورة إدماج المجموعات التي اختارت ألا تأخذ لنفسها صيغا قانونية مسجلة لدى الدولة للعمل الاجتماعي والسياسي). كما يهدف إلى التجسير بين العمل المدني والعمل السياسي (دون الخلط بينهما). كما يهدف إلى معالجة العمى الطبقي الذي أصاب الكثيرين من المنغمسين في عمل مؤسسات المجتمع المدني (بما يشمل إدراك الموقع الطبقي الحقيقي لنخب المجتمع المدني).